

## الجغرافيا السياسية لمدينة القدس

نبيل محمود السهلي\*

مرّ على استكمال احتلال الجيش الإسرائيلي لمدينة القدس أكثر من خمسة وأربعين عاماً، ففي الخامس من حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ تمكنت إسرائيل من احتلال الضفة الغربية بما فيها الجزء الشرقي من مدينة القدس، فضلاً عن احتلال قطاع غزة. ومنذ اليوم الأول للاحتلال سعت المؤسسة الصهيونية إلى وضع مخططات وتبني سياسات من أجل تهويد مدينة القدس في نهاية المطاف.

وكانت العصابات الصهيونية احتلت الجزء الغربي من المدينة في أيار/مايو من عام ١٩٤٨. وقد ساعدت بريطانيا التي احتلت فلسطين في خلال الفترة (١٩١٧ - ١٩٤٨) في توجهات الحركة الصهيونية لجهة إنشاء دولة صهيونية في فلسطين. وكان لوعده بلفور في عام ١٩١٧؛ وفتح بريطانيا أبواب الهجرة اليهودية على مصراعيها الى فلسطين في خلال الفترة (١٩١٧ - ١٩٤٨) بالغ الأثر في تسريع وتيرة زيادة مجموع اليهود في مدينة القدس، إذ وصل مجموعهم إلى ٥١.٢ ألف يهودي في عام ١٩٣١ يمثلون ٥٦.٦ في المئة من إجمالي مجموع سكان المدينة<sup>(١)</sup>، ما لبث أن ارتفع مجموع اليهود ليصل إلى ٨٤ ألف يهودي، يمثلون ٩٧.٢ من إجمالي سكان المدينة المقدسة بعد أيار/مايو ١٩٤٨، وقد كان لطرده العصابات اليهودية الشتيرن والهاغانا والايستل حوالي ١٠٠ ألف عربي من الجزء الغربي المحتل عام ١٩٤٨ دوراً حاسماً في رفع نسبة اليهود في هذا الجزء حتى عام ١٩٦٧ وهو العام الذي احتلت فيه إسرائيل الجزء الشرقي من المدينة وطرده إبانة نحو ١٥ ألف عربي<sup>(٢)</sup>، حيث بدأت الإحصاءات الإسرائيلية تشمل العرب في الجزء المذكور من إجمالي سكان مدينة القدس بشقيها الشرقي والغربي، ولذلك بدأت نسبة اليهود تتراجع، بسبب الزيادة الطبيعية للعرب التي تصل الى ٣,٥ في المئة، فضلاً عن التوسعات لمدينة القدس والتي تستهدف المؤسسة الصهيونية من ورائها ضم أكبر عدد ممكن من أراضي القرى بحيث تشكل مساحتها في نهاية المطاف نسبة كبيرة من مساحة الضفة الفلسطينية البالغة ٥٨٠٠ كيلومتر مربع. ويشار إلى ان كل التصورات الإسرائيلية حول مستقبل مدينة

(\* باحث فلسطيني

مقيم في دمشق.

(١) انظر التقرير السنوي

الصادر عن الجهاز

الإحصائي الفلسطيني في

الذكرى الرابعة والستين

للنكبة.

(٢) المصدر نفسه.

القدس قد تركز حول إبقاء " القدس الموحدة : بجزئها المحتل عام ١٩٤٨ والجزء المحتل عام ١٩٦٧ عاصمة أبدية للكيان الصهيوني .

### التصورات الإسرائيلية إزاء مستقبل القدس

ظهر إلى العلن بعد احتلال الجزء الشرقي من مدينة القدس في الخامس من حزيران/يونيو من عام ١٩٦٧ عدد كبير من المشاريع والتصورات الإسرائيلية حول مستقبل مدينة القدس ومن أهمها:

أولاً : مشروع بن غوريون (١٩٦٧) : وقد كان أول من طرح أفكاراً حول منح السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة حكماً ذاتياً يديرون شؤون حياتهم في إطاره، هو رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، دافيد بن غوريون، ذلك بمجرد أن وضعت حرب حزيران/يونيو أوزارها، بأسبوعين تقريباً. فقد وزع بن غوريون على الصحف مشروعاً يتضمن بعض الأفكار "مميز فيها بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والفلسطينيين في الخارج، وفي الوقت نفسه، مميز أيضاً بين السكان في قطاع غزة وإخوانهم في الضفة الفلسطينية"، إضافة إلى إخراج القدس من المشروع، مقترحاً ضمها إلى حدود "دولة إسرائيل" (٣).

ثانياً : مشروع ألون في تموز/يوليو ١٩٦٧، أي بعد شهر من عدوان حزيران/يونيو، طرح وزير الخارجية آنذاك، ييغال ألون، على حكومته مشروعاً يتعلق بسيناء والجولان، استند فيه إلى أفكار بن غوريون، غير أن مشروع ألون كان أكثر تفصيلاً وتحديداً ووضوحاً. وقد حظي المشروع بشهرة كبيرة، رغم أنه لم يناقش في إطار حكومي أو حزبي. وكان ألون أحد أبرز شخصيات حزب العمل، وزعيم كتلة "أحروت همغو" في الحزب، وأحد قادة البالماخ البارزين سابقاً، وقد صمم مشروعه على أساس التخلص من المناطق الكثيفة بالسكان الفلسطينيين، وضم المناطق الأخرى التي تتسم بقلة ومحدودية السكان، أي التخلص من المدن والمراكز الحضرية - السكانية، وإعادتها إلى الأردن والتمسك، ومواصلة السيطرة على الأراضي الواسعة الخصبة في الأغوار، وشمال الضفة الفلسطينية، ومناطق واسعة من ريف المدن الفلسطينية، تمهيداً لضمها إلى إسرائيل، وتطرق ألون في مشروعه إلى القدس من جانب الاحتواء الكامل والقسري لهذه المدينة، وهذا ما نلمسه في البند الوارد في المشروع والمتعلق بالمدينة : "العمل على إقامة ضواحي بلدية مأهولة بالسكان اليهود شرق القدس، علاوة على إعادة تعمير وإسكان سريعين للحي اليهودي بالبلدة القديمة من القدس، وهذا الأمر ترجم عملياً في السنوات الماضية، حيث أصبحت المستوطنات اليهودية تحيط بمدينة القدس من كل الاتجاهات عبر أطواق استيطانية محكمة.

(٣) عفاف مهيبوب،  
التصورات الإسرائيلية  
حول مدينة القدس،  
صحيفة الثورة السورية،  
٢٠١٠/١١/٢٢.

ثالثاً : مشروع أبا إيبان (١٩٦٨) : طرح المشروع في ٩/٠١/١٩٦٨، وقد تضمن البند الخاص بالقدس : "إن إسرائيل مستعدة لمناقشة التوصل إلى اتفاقيات مناسبة مع هؤلاء الذين يعينهم الأمر في شأن القدس" وقد عارض أبا إيبان فكرة إيجاد حل تعرضه الدول الكبرى، ووصفها بأنها أبعد الأفكار عن الواقعية على الإطلاق.

رابعاً : مشروع غولدا مائير (١٩٧١) : جاء في ٩ / ٢ / ١٩٧١، جاء في المشروع، وفي بند خاص بالقدس " تبقى القدس موحدة، وجزءاً من إسرائيل.

خامساً : مشروع مابام للسلام (١٩٧٢)، وتضمن مشروع حزب مابام في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، بنداً خاصاً عالج فيه وضع القدس على النحو الآتي : "إن القدس الموحدة عاصمة دولة إسرائيل وتضمن في تسوية السلام الخاصة بالإدارة الذاتية، للأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين، ويعترف في كل مفاوضات حول السلام مع الدول العربية المجاورة بحقوق السكان العرب كأقلية قومية، ويتم ضمان أوضاع بلدية خاصة بالسكان العرب في القدس، في إطار المدينة الموحدة.

عندما يتحقق السلام لن تعارض إسرائيل أن يمنح العرب في القدس الشرقية حق الاختيار بين الجنسية الإسرائيلية وجنسية الدول المجاورة، وتحفظ حقوق الذين يختارون الجنسية المجاورة كمواطن القدس.

سادساً : مشروع بن غوريون (١٩٧٢) : ذكر بن غوريون في ٨ / ٩ / ١٩٧٢، أن هناك احتمالاً نظرياً لتوقيع معاهدة سلام بين إسرائيل والدول العربية في غضون الخمس سنوات القادمة ويعتقد أنه في حال توقيع الدول العربية معاهدة سلام فإنه من الصواب أن تعيد لهم إسرائيل جميع الأراضي، عدا القدس والجولان والمناطق التي نشأت فيها مستوطنات بما في ذلك المستوطنات في الضفة الفلسطينية .

سابعاً : مشروع داين (١٩٧٢) : في ٦ / ١٠ / ١٩٧٢ ذكرت إسرائيل بأن موشي داين، وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك ، يفضل ألا يحل السلام بين مصر وإسرائيل، على أن تنسحب القوات الإسرائيلية إلى الحدود السابقة، وقد أدلى داين بهذه الأقوال في مقابلة صحافية أجرتها معه صحيفة "فيغارو" الباريسية، وختم حديثه مؤكداً أن الحدود مع هضبة الجولان ستبقى كما هي عليه اليوم تقريباً، على بعد ٤٥ كيلومتر من الحدود القديمة، وذكر داين أن في الإمكان الوصول إلى تسوية حول مدينة القدس، تمنح معها الأماكن المقدسة ما أسماه بالوضع الخاص، ولكن المدينة يجب أن تظل موحدة من الناحيتين السياسية والقانونية، على حد زعمه، وأردف أن لا مجال لإقامة دولة جديدة في الضفة الفلسطينية. وبعد اتفاقات اوسلو وبالتحديد في عام ١٩٩٦ أكد حزبا العمل والليكود في وثيقة مشتركة وجهة نظرهما من قضايا الوضع النهائي بما فيها قضية القدس، حيث أكدوا ان القدس الموحدة بشقيها الشرقي والغربي حسب وجهة النظر

المذكورة يجب ان تبقى العاصمة الابدية لاسرائيل<sup>(٤)</sup>. ويلاحظ المتتبع للشأن الإسرائيلي الداخلي والخطاب السياسي للأحزاب الإسرائيلية أنه منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ٢٠١٢ أن كل المشاريع التي طرحت إزاء القدس من قبل سياسيين كبار أو أحزاب، أو أكاديميين إسرائيليين في ندوات عقدت في الجامعات الإسرائيلية او مؤتمرات هرتسليا التي كان آخرها المؤتمر الثاني عشر الذي عقد في بداية عام ٢٠١٢، قد تمحورت حول إبقاء القدس الموحدة بشقيها الغربي المحتل عام ١٩٤٨ والشرقي المحتل عام ١٩٦٧، عاصمة أبدية لإسرائيل، من خلال إبقاء السيطرة الإسرائيلية على مدينة القدس وفق حجج قانونية وسياسية وامنية في غالب الأحيان. ولم تتوقف المؤسسة الإسرائيلية عند تلك التصورات والرؤى حول مستقبل القدس بل قامت بتعزيز النشاط الاستيطاني في كل الأراضي الفلسطينية المحتلة وبشكل خاص في مدينة القدس.

### حول النشاط الاستيطاني في القدس

يلحظ المتابع للشأن الإسرائيلي في وضوح ان عملية تهويد القدس عبر تنشيط الاستيطان حولها وفي داخل أحيائها القديمة تعتبر من أولويات الحكومات الصهيونية المتعاقبة منذ عام ١٩٦٧، وتبعاً لإغراءات مالية مختلفة أصبحت مدينة القدس مركز جذب للمهاجرين اليهود، وقد ساعد في ذلك الاقتطاعات السنوية الكبيرة من الموازنة الإسرائيلية لتنفيذ مزيد من المخططات الاستيطانية لتهويد مدينة القدس، حيث بات يقطن في شرقي المدينة المحتل عام ١٩٦٧ والغربي المحتل في عام ١٩٤٨ حوالي ١١ في المئة من إجمالي مجموع اليهود في فلسطين المحتلة في عام ٢٠١٢<sup>(٥)</sup>. وفي هذا السياق يذكر ان مجموع اليهود في فلسطين المحتلة قد وصل الى ٥,٩ مليون يهودي في بداية العام المذكور<sup>(٦)</sup>؛ واللافت ان الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ اتفاقات اوسلو في عام ١٩٩٣ سعت الى تهويد الجزء الشرقي من مدينة القدس. وتبعاً للتوجهات الإسرائيلية؛ وبفعل النشاط الاستيطاني وجذب مزيد من يهود العالم الى الجزء الشرقي من المدينة المقدسة؛ وصل مجموع المستوطنين اليهود في الجزء المذكور الى ١٨٥.٠٠٠ مستوطناً يهودياً في عام ٢٠١٢ مقابل ٣١٠ آلاف عربي في محافظة القدس حسب الجهاز الإحصائي الفلسطيني<sup>(٧)</sup>. ويتركز المستوطنون اليهود في محافظة القدس في ٢٦ مستوطنة إسرائيلية تلف المحافظة بعدد من الأطواق الاستيطانية، ناهيك بالأحياء اليهودية التي أقيمت داخل مدينة القدس نفسها. وتسعى المؤسسة الصهيونية الى وضع أليات من اجل فرض هيمنة ديموغرافية يهودية مطلقة في القدس، وأوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، ارئيل شارون - الميت سريرياً - في أكثر من مناسبة "بأنه يجب أن يكون في القدس، العاصمة الأبدية لإسرائيل، أغلبية يهودية، ونحن نسير ومن رؤية بعيدة بحيث يكون في القدس الكبرى مليون يهودي". ومن

(٤) انظر صحيفة الحياة

الجديدة، رام الله ٢ - ١٣ - ١٢ - ١٩٩٦.

(٥) للتوسع انظر التقرير الصادر عن مكتب الإحصاء الإسرائيلي في الذكرى ٦٤ لإنشاء إسرائيل.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) التقرير الصادر عن الجهاز الإحصائي الفلسطيني في الذكرى الرابعة والستين للنكبة، مصدر سبق ذكره.

جهته قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، أيهود أولمرت، رؤية للأوساط الإسرائيلية تقوم على أساس العمل لتصبح نسبة السكان اليهود في المدينة تتجاوز ٨٨ في المئة، فيما تتراجع نسبة العرب إلى ١٢ بحلول عام ٢٠٢٠<sup>(٨)</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن حكومة نتنياهو تبنت منذ اليوم الأول لتشكيلها مخططات ووضعت سياسات من أجل استكمال رؤية إيهود أولمرت. ومن أجل ذلك استصدرت حكومة نتنياهو قوانين عنصرية عدة تعزز فكرة تهويد مدينة القدس، وفي مقدم تلك القوانين القانون الصادر في عام ٢٠١٠ لتهويد التعليم العربي في مدينة القدس، وكذلك قانون املاك الغائبين للسيطرة على املاك المقدسيين المهجرين من مدينتهم في خلال الفترة من عام ١٩٦٧ وحتى عام ٢٠١٢<sup>(٩)</sup>.

### مخططات وقوانين لتهويد القدس

إضافة إلى قوانين العنصرية الصهيونية المشار إليها إزاء القدس والمقدسيين، وضعت مخططات إسرائيلية تستهدف جعل اليهود أكثرية ساحقة في القدس الشرقية المحتلة عام ١٩٦٧، بحيث ستعتمد الزيادة المقترحة لليهود في المدينة على استيعاب اليهود القادمين من الخارج عبر محاولات فتح قنوات للهجرة اليهودية الكثيفة بعد تراجعها من الدول الأوروبية، فضلاً عن الاعلان عن مغريات إسرائيلية لرفع عدد الولادات للمرأة اليهودية المستوطنة في القدس؛ وذلك بغية ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية لليهود، وفي الوقت نفسه ستواكب تلك الزيادة لليهود في مدينة القدس وفق المخططات الإسرائيلية سياسات إجلائية مبرمجة إزاء العرب المقدسيين لترحيلهم بصمت عنها عبر إبطال شرعية إقامتهم في مدينتهم من خلال إتباع الإجراءات الآتية : بداية إذا عاش العربي الفلسطيني خارج القدس سبع سنوات متتالية. كما يفقد أي مقدسي إقامته في المدينة إذا حصل على جنسية أخرى. وتبعاً لهذه الحالات فإن دراسات متعددة تقدر عدد العرب في القدس المعرضين لفقدان بطاقة الهوية العائدة لهم بنحو ٥٠ - ٦٠ ألف عربي<sup>(١٠)</sup>، وهذا يعني ترحيلهم من مدينة القدس أو إبقاءهم خارجها، واللافت للنظر أن كل الإجراءات الإسرائيلية لترحيل عرب القدس وضعت وفق أحكام القانون الصهيوني العنصري الدقيق والمخطط سلفاً؛ فصاحب الأرض : وفقاً لانسق تطور الملكية والسكان، معرض في أي لحظة لسلب حقه وإقامته، بينما يكفي لليهودي الآتي من دول العالم المختلفة أن يعلن نية القدوم إلى فلسطين حتى يصبح مواطناً في القدس، ولا يفقدها حتى لو غاب سبع سنوات أو سبعين سنة أو حمل جنسية أخرى، على عكس العربي صاحب الأرض الذي يفرض عليه قوانين إسرائيلية جائرة، لاستلاب أرضه وتهويدها بكل الوسائل، وخصوصاً عبر مصادرة مزيد من الأراضي والعقارات والمحال التجارية في القدس، ومن ثم وبناء المستوطنات لتلف المدينة من كل الاتجاهات وتعزلها على باقي المدن والقرى في الضفة الفلسطينية. ومن

(٨) علي بدوان، الميزان الديموغرافي في مدينة القدس حتى عام ٢٠٢٠، الجزيرة نت ١٧ - ١١ - ٢٠١١.  
(٩) المصدر نفسه.  
(١٠) خليل التفكجي، الطرد الصامت من مدينة القدس، صحيفة الغد الأردنية، ٣ - ١١ - ٢٠١١.

الأهمية الإشارة إلى أن كل الحفريات وعمليات التجريف التي لم تتوقف منذ عام ١٩٦٧ في باب المغاربة ومحيط المسجد الأقصى المبارك إنما تخدم الأهداف الإستراتيجية الإسرائيلية التهودية في مدينة القدس. هذا في وقت غابت فيه إستراتيجية عربية وإسلامية لحماية القدس وأهلها من عاصفة التهويد.

### الجامعة العربية وقضية القدس

عقدت الجامعة العربية خلال الفترة (١٩٦٤ - ١٩٦٦) ثلاث قمم عربية، عقدت القمة العربية الأولى في القاهرة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، والثانية في الإسكندرية في أيلول/سبتمبر من العام نفسه، أما القمة الثالثة فقد عقدت في الدار البيضاء في أيلول ١٩٦٦ على مستوى مجلس الجامعة العربية، وجاء ذلك الاجتماع في أعقاب الاحتفالات الكبرى التي أقامتها إسرائيل بمناسبة افتتاح الكنيست في القدس، وحضر الاحتفال آلاف المدعوين من وزراء وبرلمانيين، يمثلون ٤١ دولة من مختلف أنحاء العالم، جاؤوا لسمعوا وزراء إسرائيل، وهم يجددون العهد بأن مدينة القدس هي عاصمة إسرائيل الخالدة، ويذكر أحمد الشقيري، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية آنذاك، بأن موضوع القدس حاز على اهتمام المجتمعين العرب في عام ١٩٦٦ إذ أعطوه عنواناً منيراً: "محاولة إسرائيل تهويد مدينة القدس" واشترك جميع وزراء الخارجية العرب المجتمعين آنذاك، في صياغة قرار عن "القدس"، فأعلنوا في قرارهم: "إن الأمة العربية إذ ترفض التسليم بالأمر الواقع المتمثل في قيام إسرائيل بفلسطين المحتلة، نوكد أن مدينة القدس الجديدة المحتلة عام ١٩٤٨، جزء لا يتجزأ من بيت المقدس، وأن الوجود الإسرائيلي في القدس المحتلة يمثل تحدياً جدياً للحق العربي في فلسطين"، وقد عارض أحمد الشقيري، الرئيس الأسبق لمنظمة التحرير الفلسطينية، القرار المذكور آنذاك لأنه مجرد قرار انشائي جميل، مثل باقي القرارات الصادرة عن الجامعة العربية<sup>(١١)</sup>. وبعد احتلال الضفة والقطاع في حزيران/يونيو ١٩٦٧ وخضوع الجزء الشرقي من المدينة المقدسة والذي يحتوي الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية تحت سيطرة السلطات الإسرائيلية، بدأ الخطاب السياسي للجامعة العربية، يؤكد ضرورة إزالة آثار التوسع والعدوان بما في ذلك القدس الشرقية، وبدأ بذلك عهد جديد من الصراع على المدينة المقدسة بين العرب وسلطات الاحتلال الإسرائيلي<sup>(١٢)</sup>. وعلى الرغم من تضمين القرارات الصادرة عن الجامعة العربية (١٩٦٧ - ١٩٧٣) بنوداً مهمة حول القدس، إلا أن هناك تراجعاً واضحاً عن شعار التحرير إلى شعار إزالة آثار العدوان. ويذكر الشقيري معلقاً، ومقيماً اجتماعات القمة في الفترة المذكورة: لا أعلم أننا استطعنا مرة واحدة، أن نعقد جلسة واحدة في موعدها وتمضي الساعة والساعتان، ونحن بانتظار هذا السفير لأنه كان مشغولاً بكاملة هاتفية مع عاصمة

(١١) اسمهان شريح، القدس والقمة العربية، مجلة صامد الاقتصادي، منظمة التحرير الفلسطينية، العدد ١٠٤ ربيع عام ١٩٩١ ص ١٢٢ - ١٢٦.  
(١٢) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

بلاده، وذاك السفير لأن إعداد الحقيبة الدبلوماسية استنفد وقته، وذلك السفير لأن عجلة السيارة "فرقت"، وتفرقت معها الاجتماعات التي تضم أصحاب الجلالة، والسمو والفقامة، الملوك والرؤساء، وكم مرة تمنيت أن يكون تقرير الأمين العام للجامعة العربية متضمناً اقتراحات معينة، أو دراسات معدة، كما يفعل الأمين العام للأمم المتحدة، ولكن شيئاً من ذلك لم يقع، والدول العربية لا تعطي لأمينها العام في القاهرة ما تعطيه لأمينها العام في نيويورك. وتميزت الفترة التي تلت عام ١٩٧٣ ببرود سياسي عربي سواء في الجامعة العربية أو كل دولة عربية على حدة<sup>(١٣)</sup>، وتمّ التأكيد في الخطاب العربي الرسمي على إمكانية تحقيق السلام، في مقابل انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها الجزء الشرقي من المدينة، وبطلان كل الإجراءات الإسرائيلية في الجزء المذكور، وتكررت البنود الخاصة في القدس في خلال مؤتمرات القمم العربية في خلال الفترة بين الأعوام (١٩٧٣ - ٢٠١٢) في إطار البيانات الختامية<sup>(١٤)</sup>. وأصبحت بمثابة جزء من خطاب روتيني من دون جدوى، ومن دون دعم مادي ومعنوي يرقى إلى حجم التحديات التي يواجهها المقدسيون لمواجهة هجمة التهويد المنظمة التي تجتاح المدينة من جهاتها الأربعة. الأمر الذي يتطلب تبني مشاريع وسياسات من شأنها تثبيت وصمود المقدسين للحفاظ على ما تبقى من أراضي القدس وعقاراتها ومحالها التجارية. وفي مقابل المخططات والسياسات الإسرائيلية المتسارعة في خلال الفترة (١٩٦٧-٢٠١٢) والرامية إلى تهويد مدينة القدس من خلال محاولات الطرد الصامت للعرب للمقدسين من أراضهم وعقاراتهم ومحالهم التجارية ومصادرتها لمصلحة تنشيط وتسمين المستوطنات وتركيز أكبر عدد من اليهود فيها لفرض الأمر الواقع الديموغرافي لأبد من دور عربي وإسلامي فاعل وحاسم لنصرة المقدسين وتشبثهم في أراضهم؛ وقد يكون من باب أولى ضرورة إحياء صندوق دعم القدس وأهلها في مواجهة السياسات الإسرائيلية. وتحتم الضرورة فضح السياسات الإسرائيلية في مدينة القدس؛ من خلال نشر ملفات وثائقية في وسائل الإعلام العربية وغير العربية أيضاً يتم من خلالها الإطالة على الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية والهادفة بمجملها إلى تزوير حضارة القدس وتاريخها العربي والإسلامي. كما يتطلب الأمر ضرورة العمل الإسلامي المشترك في الحقل الدبلوماسي والسياسي؛ ومطالبة الأمم المتحدة والمنظمات المنبثقة عنها في تطبيق القرارات الدولية الخاصة بقضية القدس وقد يتعزز هذا التوجه بعد أن أصبحت فلسطين عضواً كامل العضوية في منظمة اليونسكو قبل أشهر. وكذلك بعد استصدار المجلس الدولي لحقوق الإنسان قراراً قبل عدة أشهر يعتبر فيه الاستيطان في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس عملاً غير شرعي له انعكاس سلبي على حياة الفلسطينيين.

(١٣) صبحي عودة، العرب وقضية القدس، خطاب لم يرق إلى حجم التحدي، موقع عرب ٤٨،

www.arabs48.com

(١٤) المصدر نفسه

## نتائج واستخلاصات

- من خلال ماتقدم في الدراسة يمكن تسجيل الاستخلاصات التالية :
- (١) لقد ساعدت بريطانيا التي احتلت فلسطين في خلال الفترة (١٩٤٨ - ١٩١٧) في توجيهات الحركة الصهيونية لجهة إنشاء دولة صهيونية في فلسطين.
- (٢) بعد احتلال الجزء الشرقي من مدينة القدس في الخامس من حزيران/يونيو من عام ١٩٦٧ ظهر إلى العلن عدد كبير من المشاريع والتصورات الإسرائيلية حول مستقبل مدينة القدس. وكان القاسم المشترك بين كل تلك المشاريع والتصورات هو إبقاء القدس الموحدة بشقيها الغربي المحتل عام ١٩٤٨ والشرقي المحتل عام ١٩٦٧، عاصمة أبدية لإسرائيل، من خلال إبقاء السيطرة الإسرائيلية على مدينة القدس وفق حجج قانونية وسياسية وأمنية في غالب الأحيان.
- (٣) تبعاً للتوجهات الإسرائيلية؛ وبفعل النشاط الاستيطاني وجذب مزيد من يهود العالم الى الجزء الشرقي من المدينة المقدسة؛ وصل مجموع المستوطنين اليهود في الجزء المذكور الى ١٨٥٠٠٠ مستوطن يهودي في عام ٢٠١٢ مقابل ٣١٠ ألف عربي في محافظة القدس حسب الجهاز الإحصائي الفلسطيني. ويتركز المستوطنون اليهود في محافظة القدس في ٢٦ مستوطنة إسرائيلية تلف المحافظة بعدد من الأطواق الاستيطانية، ناهيك بالأحياء اليهودية التي أقيمت داخل مدينة القدس نفسها. وتسعى المؤسسة الصهيونية إلى وضع آليات من أجل فرض هيمنة ديموغرافية يهودية مطلقة في القدس.
- (٤) استصدرت حكومة نتنياهو قوانين عنصرية عدة تعزز فكرة تهويد مدينة القدس، وفي مقدم تلك القوانين القانون الصادر في عام ٢٠١٠ لتهويد التعليم العربي في مدينة القدس، وكذلك قانون أملاك الغائبين للسيطرة على أملاك المقدسيين المهجرين من مدينتهم خلال الفترة من عام ١٩٦٧ وحتى عام ٢٠١٢، والهدف من وراء ذلك جعل المقدسيين اقلية لا تتجاوز نسبتهم ١٢ في المئة من سكان مدينة القدس.
- (٥) لم تتعد بيانات القمم العربية الشجب والاستنكار لما قامت به إسرائيل من احتلالها لمدينة القدس وتغيير معالمها الجغرافية والديموغرافية، وهي بذلك أقوال لم ترق إلى أفعال.
- (٦) ثمة تحديات يواجهها المقدسيون، وفي مقدمها عاصفة التهويد التي تحرق في المدينة لفرض جغرافيا سياسية تهويدية يصعب الانفكاك عنها. وهذا يتطلب بطبيعة الحال دعم مادي وسياسي وديبلوماسي حقيقي للمقدسيين من قبل العرب والمسلمين دولاً وهيئات مجتمع مدني وصناديق تمويل، وذلك بغية الحد من عاصفة التهويد الجارفة التي تجتاح كل مناحي الحياة في مدينة القدس □